

اقتصاد

الصدوق الرديء

المحرر الاقتصادي

اعتمد باحثو صندوق النقد الدولي على مجموعة من التقديرات الإحصائية المكررة منذ العام ٢٠١٤ بغية توصيف الوضع الاقتصادي الذي نجم عن الحرب، وقد بعنوان «الأثر الاقتصادي للصرعات وأزمة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» بعدم توافر إحصائيات كالمركز السوري لبحوث السياسات، بالإضافة إلى بعض تقديرات البنك الدولي ودراسات أخرى أوردت تقديرات معظمها عن عام ٢٠١٣ وبعضها عن العام الماضي ٢٠١٥. ولعل أبرز التقديرات الواردة في دراسة الصندوق والتي تم التركيز على بعضها فقط عبر وسائل إعلام مختلفة، كان انخفاض إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥ إلى نصف ما كان عليه في عام ٢٠١٠ وارتفاع أسعار المستهلك ٣٠٠٪ بين آذار ٢٠١١ وأيار ٢٠١٥، وتداول الليرة السورية رسمياً بعشر قيمتها أمام الدولار قبل الحرب، إذ سمح بتعويم الليرة في عام ٢٠١٣. وعملت السلطات على مقاومة انخفاض قيمة الليرة المرافقة لديناميكيات التضخم عبر التدخل وتنظيم تدفق القطع عبر الحدود.

واعتمدت الدراسة على تقديرات أخرى كارتفاع معدل البطالة من ٨.٤٪ عام ٢٠١٠ إلى ٥٠٪ عام ٢٠١٣، وانخفاض متوسط العمر للفرد من ٧٦ عاماً إلى ٥٢ عاماً، وارتفاع نسبة التسرب من المدارس إلى ٥٢٪ عام ٢٠١٤، إضافة إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة لدى المصارف إلى ٣٥٪ عام ٢٠١٣ على حين كانت أقل من ٥٪ عام ٢٠١٠ إلى جانب تقلص موجودات المصارف والإيداعات لديها. وكان لتقرير البنك الدولي ٢٠١٥ حضوراً فيما يخص الفقر إذ تشير التقديرات إلى أن الأزمة السورية ستدفع ١٧٠ ألف سوري جديد نحو الفقر، بالتوازي مع ازدياد فقر الفقراء.

الدراسة التي وقعت في ٤٣ صفحة وعمل عليها ثمانية من خبراء صندوق النقد الدولي (المخصص متاح باللغة العربية وهو صفحة واحدة أما الدراسة فمتاحة باللغة الانكليزية فقط) دعمتها مديرة الصندوق كريستين لاغارد بمقال يوضح الغرض منها في مدونة الصندوق «النفاذة الاقتصادية» بعنوان «حسابات الصراخ في الشرق الأوسط»، ذكرت فيها أنه «في داخل المنطقة، هناك أكثر من ٢٠ مليون ناظر، إضافة إلى ١٠ ملايين من اللاجئين -وهي أعداد غير مسبوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولهذه الصراعات تكاليف إنسانية جسيمة يصعب إحاطة بها، ولها عواقب اقتصادية وخيمة أيضاً. فقد ندم جانب كبير من رأس المال المنتج في مناطق الصراخ، وهناك خسائر فادحة في الثروة والدخل الشخصي، كما أن رأس المال البشري يتدهور مع الافتقار إلى الوظائف والتعليم، وسيهدى الصندوق والمجتمع الدولي إلى المساعده في إعادة بناء الاقتصاد بمجرد انتهاء الصراخ. ولذلك فقد نظرنا بمزيد من العمق في التحديات التي جلبتها هذه الصراعات وفي الخيارات المتاحة لصناع السياسات من أجل إدارة التعافي بعد انتهاء الصراعات».

إنذا الفكرة الرئيسية هي أن الصندوق جاهز لتقديم القروض وفرض أجندته الاقتصادية على الدول داخل دائرة الصراخ، وليس توصيف الواقع الاقتصادي جراء الحرب بشكل أساسي، لأن الصورة المقدمة مشوشة، قياساً بمبدأ أن المدخلات الرديئة لا تنتج سوى نتائج رديئة، وهذه إشارة إلى التقديرات الرقمية القديمة وغير المؤثقة باعتبارها الصندوق نفسه، علماً بأن الواقع قد يكون أسوأ مما تصوره الأرقام المقدرة من جهات غير رسمية والمتداولة منذ العامين، وقد تكون الأمور أقل تعقيداً، في ظل تستر الحكومات على الأقل على جميع بياناتها. علماً بأن تداول هذه الأرقام من قبل بعض وسائل الإعلام قد يكون مفهوماً، ولكن الأمر غير المقبول هو اعتماد مؤسسة اقتصادية عالمية بمستوى الصندوق على تقديرات غير موثوقة وهو مصدر البيانات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدراسات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم وليس العكس، وهنا تكمن المفارقة! وهكذا يصبح هدف الصندوق واضحاً، وهو لفت انتباه المفاعلين على مستوى الشرق الأوسط بآثارها، وعلى الموجود، وهو لاعب رئيسي على المستوى الاقتصادي، ويجب أن يكون له حصة فيما ينجز هنا وهناك من اتفاقات لإنهاء الصراعات والحروب، ولعل المسوغ الأخلاقي هذه المرة هو أزمة اللاجئين، وهنا نقول لاغارد حرفياً «على الشركاء الخارجيين، بما فيهم الصندوق، دور يؤدونه في مساعدة هذه البلدان على مواجهة الصراخ والتغلب عليه في نهاية المطاف. وتعطى الأولوية القصوى لتخفيف المعاناة الإنسانية وتلبية الاحتياجات العاجلة للمتأثرين بالصراعات».

وتتابع: «وقد كان الصندوق شريكاً مهماً في هذه الجهود -عن طريق مراعاة المصروفات ذات الصلة باللاجئين أو الاحتياجات الأمنية في برامجنا مع العراق والأردن وتونس، وكذلك من خلال المشورة التي تقدمها بشأن السياسات وأشطنتنا في مجال بناء القدرات على مستوى المنطقة. ونأمل أيضاً أن نحفز المانحين على تقديم دعم إضافي للبلدان التي تستضيف اللاجئين. وقد تعهد المانحون في مؤتمر لندن الذي عقد في شباط الماضي لدعم سورية وبلدان المنطقة بتقديم تمويل للأنشطة الإنسانية والإنمائية في حدود ٥.٩ مليارات دولار أميركي في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وحتى إذا تحققت هذه التعهدات، فلن تكفي للوفاء بالاحتياجات المطلوبة نظراً لضخامة الأزمة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يأتي أي تمويل في هذا السياق من خلال المنح والقروض الميسرة لتخفيف العبء المالي عن البلدان المتلقية. وعلى المدى الأطول، تصبح الأولوية هي توفير المزيد من المساعدات الإنمائية للمساهمة في إعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات، وتعزيز الصلابة الاقتصادية والاجتماعية عبر بلدان المنطقة بشكل أعم. وهنا أيضاً يفتق الصندوق على استعداد المساعدة بمجموعة أدواته الاقتصادية الكلية وخبرته المكتسبة من سنوات طويلة من العمل في مناطق ما بعد الصراعات حول العالم. أن على المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة في مساعدة بلدان المنطقة على تجاوز هذه الأزمة. ونحن على استعداد لتحمل نصيبنا من المسؤولية».

خبير زراعي لـ«الوطن»: مطلوب إحياء المجلس السوري للقمح واعتماد أسعار تشجيعية للمزارعين

هموم القمح ٢٠١٦.. إنتاج ٣٧٪ من المخطط ٧٥٪ منه خارج مخازن الحكومة!



| علي محمود سليمان

بلغ إنتاج سورية من موسم القمح ١.٧ مليون طن للعام ٢٠١٦، تم تسويق ٤٢٥ ألف طن منها لصلحة المؤسسة العامة للحبوب، حسب ما صرح به وزير الزراعة أحمد القادري منذ فترة، موضحاً أن الموسم كان جافاً حيث انخفض معدل الهطل المطري نحو ٥٠٪ عنه في العام الماضي، مؤكداً أن الكميات الأكبر من الحبوب تم استلامها من الحسكة، على حين في بقية المحافظات لعب عامل الجفاف دوراً سلبياً في ذلك، إضافة إلى احتفاظ بعض الفلاحين بإنتاجهم، على حين البعض الآخر باع له للتجار.

وحسب بيانات وزارة الزراعة فإن المحافظات الأساسية لزراعة القمح هي الحسكة والرقبة ودير الزور وحلب وإدلب عانت ظروفاً أمنية صعبة، بسبب منعهم من تسويق إنتاجهم لمؤسسات الدولة حيث كان الإنتاج المتوقع في حلب ٢٢٥ ألف طن، على حين الكميات السوقية ١٠ أطنان فقط، كذلك من المتوقع أن يكون الإنتاج في الرقة أكثر من ٢٥٠ ألف طن، وفي دير الزور نحو ٢٠٠ ألف طن، لكن التسويق محدود جداً.

أرقام صادمة

يبين الخبير الزراعي محمد حسان قطننا أن الخطة الإنتاجية لزراعة القمح لعام ٢٠١٦ تضمنت زراعة مساحة ١.٧ مليون هكتار لإنتاج ٤.٦ ملايين طن قمح وتضمنت الخطة كميات مستلزماً للإنتاج اللازمة لزراعة هذه المساحات التي تحتاج إلى ٣٣٣ ألف طن من البذار و ٤٠٠ ألف طن من السماد وتوفير التمويل اللازم من المصرف الزراعي التعاوني.

ولفت في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه من خلال تتبع التنفيذ تبين أن المساحة المزروعة فعلاً لم تتجاوز ٧٦٪ من الخطة وأن كميات السماد التي تمكنت الجهات العامة من إيصالها إلى مناطق الإنتاج لم تتجاوز ١٥٪ من المخطط وأن ٨٠٪ من البذار قام المزارعون بتأمينها ذاتياً من دون الاعتماد على البذار عالي الإنتاجية المنتج من المؤسسة العامة لإخثار البذار وأن القروض الزراعية المنوطة للمزارعين لم تتجاوز ٢٠ مليار ل.س. وتشكل ٧٢٪ من المخطط، وكل

ذلك تترافق مع انخفاض معدل هطل الأمطار إلى ٥٠٪ من المعدل السنوي وتترافق ذلك مع الاضطرابات الأمنية في العديد من المناطق وعدم تمكن المزارعين من تقديم الخدمات الزراعية الكاملة بمواعيدها وهو ما أدى إلى عدم تحقيق سوى إنتاج ١.٧ مليون طن من الإنتاج المخطط البالغ ٤.٩ ملايين طن، أي بنسبة لا تتجاوز ٣٧٪ من الخطة الإنتاجية لزراعة موسم القمح، وما تم تسويقه للمؤسسة العامة للحبوب لم تتجاوز نسبته ٢٥٪، أي إن هناك ٧٥٪ من الإنتاج الفعلي لم يتم تسويقها لصلحة مؤسسة الحبوب.

وأشار قطننا إلى أنه لو تمت متابعة واقع زراعة وإنتاج القمح خلال فترة الأزمة من العام ٢٠١١ وحتى العام الحالي ٢٠١٦ لوجدنا أن ذلك لم يكن وليد عام ٢٠١٦ فقد تراجع إنتاج القمح خلال هذه السنوات، ليس بسبب الظروف الجوية وتراجع هطل الأمطار فقط بل بسبب تراجع المساحات المزروعة إلى حدود ٧٠٪ من المساحات المخطط زراعتها وإلى عدم تمكن من إيصال مستلزمات الإنتاج إلى مناطق الإنتاج بسبب الظروف الأمنية وإلى قيام بعض المزارعين باستبدال زراعة بعض المساحات التي كانت تزرع بالقمح بزراعة الشعير أو محاصيل أخرى ذات جدوى اقتصادية أعلى مثل التوابل وغيرها.

إن هذه الأرقام المذهلة تجعلنا نقف وقلقة تأمل أمام واقع إنتاج القمح.. هذا المحصول الإستراتيجي الذي حققت سورية في الثلاثين سنة الماضية أمرين مهمين

إعفاء مدير الاستعلام الضريبي في «المالية»

حمدان لـ«الوطن»: حل مجلس إدارة اتحاد شركات التأمين قانوني

| محمد راكان مصطفى

أصدر وزير المالية مأمون حمدان قراراً بإعفاء مدير الاستعلام الضريبي في الوزارة ياسر موزاني وتعيين رشا جديني خلفاً له، ويبدو أن الإعفاءات قد تطول مسؤولين آخرين، وفقاً لما يتم تداوله في الأوساط الحكومية.

وعن مشروعية القرار الصادر مؤخراً بحل مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين المختص بصرح وزير المالية لـ«الوطن» أن هذا القرار قانوني وجاء استناداً إلى توجيهات رئيس مجلس الوزراء وعلى خلفية اجتماع مع مسؤولي المؤسسة المختصة لضمان قانونيته وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

وكان وزير المالية رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين في أصدر قراراً بحل مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين وأن يتم تشكيل مجلس إدارة مؤقت برئاسة مدير المؤسسة العامة السورية للتأمين ياسر المشعل، وبعضوية كل من معزز فولي من شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، وعزت الاسطواني من شركة المشرق العربي للتأمين، ومروان عفلكي من الشركة

السوري لشركات التأمين وكل التجمعات المرتبطة به، والمهام الموكلة له ريفياً يتم انتخاب مجلس إدارة جديد.

وفي سياق آخر، طلبت هيئة الإشراف على التأمين من شركات التأمين السورية أن يكون المرشح لشغل وظيفة مسؤول الإبلاغ لدى الشركات متفرغاً تفرغاً تاماً للقيام بمهام هذه الوظيفة دون أن يشغل أي منصب وظيفي أو إداري آخر في الشركة انطلاقاً من أهمية وخصوصية المهام المنوطة به التي تقتضي توافر الحيادية والنزاهة اللازمة للقيام بها أصولاً.

ويأتي التعميم إشارة إلى كتاب هيئة مكافحة غسل الأموال رقم ١٩٧٤/١٩٧٤/هـم/١/١ بتاريخ ٢٠١٦/٩/٤، وعرفاً على رأي هيئة الإشراف على التأمين حول الموضوع، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٨/د من المادة ١٣ من القرار رقم ١٥ لعام ٢٠١٥.

حيث طالبت هيئة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتوجيه من يلزم مخاطبة جميع شركات التأمين العاملة في القطر أصولاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لتزويدها بأسماء الأشخاص المرشحين من مجالس إدارتها لشغل منصب مسؤول الإبلاغ لدى الشركة.



وزير المالية الدكتور مأمون حمدان

المتحدة للتأمين، وباسل عيود من المؤسسة العامة السورية للتأمين.

وكلف القرار المجلس المؤقت إدارة شؤون الاتحاد

١٠ قري و٥٠٠ أسرة تستفيد من مشروع تشجيع الزراعة الأسرية بحماة

| محمد أحمد خبازي

أكدت المهندس غالية سالم رئيسة دائرة تنمية المرأة الريفية في قسم الموارد البشرية والإرشاد الزراعي في مديرية الزراعة مديرية مشروع الزراعة الأسرية، أن أهمية المشروع تكمن في تحسين الأمن الغذائي الأسري وتوفير مصادر دخل إضافية للأسرة، وحالياً كبادرة انطلاقاً له سيتم اختيار ١٠ قري من المحافظة، والمعايير لانتقاء هذه القري هي: الأشد فقراً والأكثر

تضرراً من الأزمة الحالية، والأولوية للقري التي تستضيف أسراً وافدة وقري يمكن الوصول إليها، والأهم من ذلك توافر مصادر الري فيها لتكون صالحة للزراعة، وأن تكون أراضيها مناسبة ويفضل أن تكون القري قريبة من بعضها.

وقالت: سيتم اختيار ٥٠٠ أسرة من القري المذكورة وأهم معايير الاختيار، هي رغبة الأسرة في العمل، والإقامة بشكل دائم في القرية، وتعطى الأولوية للأسر التي تعطيها النساء الأراذل وبالأخص لأسر الشهداء

والجرحي والأشد فقراً، ووجود أرض ملحقة بالمنزل تصلح لتأسيس الزراعة الأسرية بمساحة ٢٠٠-١٠٠٠ متر.

وقد تشكلت لجنة فرعية في المحافظة لهذه الغاية مهمتها تنفيذ تعليمات اللجنة المركزية المشرفة على هذا المشروع واختيار القري، إضافة إلى تشكيل لجان التنمية المحلية في القري المختارة لمساعدتها في اختيار وتحديد الأسر الفقيرة المستفيدة من المشروع، والإشراف على توزيع المنح لها والمتابعة الميدانية له

ورافع تقارير عن سير العمل بشكل دوري وتلبي الصعوبات.

وبعد اختيار القري ستوزع حقيقتاً بذار صفيقة وشتوية سماد وعدة زراعية، وستنقذ في المستقبل شبكات ري حديثة مصغرة للحديقة المنزلية، للحد من استهلاك المياه، وسيتم تدريب الأسر على كيفية زراعة الحديقة المنزلية واحتياجاتها المائية وكيفية اكتفاء الأسرة ذاتياً بالخضار المزروعة، وتسويق الفائض، وإقامة سوق لتصريف المنتجات.

قرض ذوي الدخل المحدود أصبح ٥٠٠

ألف ليرة بفائدة ١٨٥ ألفاً على ١٠ شهراً

| الوطن

أصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس قراراً بالموافقة على اقتراح وزارة المالية المتضمن رفع سقف قروض الدخل المحدود المنوطة من مصرف التوفير ومصرف التسليف الشعبي إلى ٥٠٠ ألف ل.س.

وذلك بالاستناد إلى توجيهات اللجنة الاقتصادية وجلستها رقم ٣٦ تاريخ ٢٠١٦/٩/٥ والكتب المقدمة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والمصرفين المذكورين.

وعن الاستعدادات للبدء بمنح القروض لذوي الدخل المحدود وفقاً للسقف الجديد بين مدير عام مصرف التسليف الشعبي محمد حمرة لـ«الوطن»، استعداد المصرف لمنح القروض وفق السقف الجديد فسيولة المصرف قادرة على تلبية طلبات قروض الدخل المحدود.

ونذكر حمرة أنه في إطار تسهيل حصول المتعاملين على القروض إضافة إلى إمكانية حصولهم على الاستثمار الخاصة بالقرض عن طريق الموقع الخاص بالمصرف على الإنترنت تم التوجيه إلى لفرع المصرف للعمل على تسهيل وتسريع معاملة المقترضين وإجراءات الحصول على القرض.

وأوضح حمرة أنه تم رفع مدة سداد القرض وفق السقف الجديد إلى ٦٠ شهراً بقسط شهري نحو ١١٤٠٠ ل.س وأنه تم رفع نسبة المنح إلى ٤٠٪ من الراتب المقطوع والتعويضات الثابتة على راتب طالب القرض على حين تم تحديد قيمة الفائدة على القرض المذكور بمبلغ ١٨٥ ألف ل.س.

ويشترط منح القرض أن يكون العامل طالب القرض قد أمضى أكثر من عام على رأس عمله، وألا تقل مجموع خدمات الكفلاء عن ١٠ سنوات بشرط ألا تقل مدة خدمة أي منهم عن عام.

الحكومة تطالب الصناعة بالإسراع بتفعيل الجدول الزمني لاتفاقية التعاون مع الجزائر

| الوطن

طلبت الحكومة وزارة الصناعة بضرورة الإسراع في تفعيل اتفاقية التعاون المشتركة الموقعة بين سورية والجزائر مع التأكيد على استكمال الإجراءات الخاصة بتفعيل الجدول الزمني لمشروع الاتفاقية وبالسرية القبول لدخول البرنامج المذكور حيز التنفيذ مع بحث السبل والوسائل الكفيلة بالارتقاء بين البلدين

وذكر مصدر مطلع لـ«الوطن» أن التعاون مع الجزائر سيكون في العديد من القضايا والموضوعات المتعلقة بالمجالات التجارية والاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات والبحث العلمي، إلا أن الأهم مبدئياً هو التعاون في المجال الصناعي والمصناعات والمقاييس والصناعات الحرفية إضافة إلى التوصل للمشروع بالصيغة النهائية يتم توقيعها بين الجانبين ليتم بعدها استكمال الإجراءات الداخلية لدخوله حيز التنفيذ.

وأكد المصدر أهمية إدراج المادة المتعلقة بالجدول الزمني للأنشطة المقترح تنفيذها

وأشار المصدر إلى أن الاتفاقية مهمة جداً لأنها ستكون مرحلة جديدة للصناعات المشتركة بين البلدين من جهة للوصول إلى تبادل تجاري سليم بين البلدين وتوفير مناخ اقتصادي ملائم ولأسيما أننا نواجه اليوم تحدياً كبيراً على الصعيد الاقتصادي، مبيناً أن الاتفاقية هي بداية لآفاق عمل واسعة واعدة بين سورية والجزائر نظراً لما يتمتع به كلا البلدين من إمكانيات وقدرات يمكن الارتكاز عليها

لبناء شراكة إستراتيجية تشمل الفضاء الاقتصادي بإعادة التجارية والصناعية وتمتد إلى مجالات الاستثمار والقطاعات المشتركة بين البلدين من جهة للوصول إلى تبادل تجاري سليم بين البلدين الأمر الذي يتيح الفرصة لتعميق علاقات التعاون الثنائي ودفعها خطوات متقدمة بما يؤدي إلى تكامل المصالح وزيادة حجم المكاسب وتحقيق الأهداف التي يتطلع إليها البلدان لرؤيتها إنجازات قائمة على أرض الواقع.